القـرائن التاريخية وأثـرها في أثبات علل الحـديث في سنـن الترمذي- أنموذجاً

أ.محمود أحمد امحمد الواعر- طالب بمرحلة الدكتوراه
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

المقدمـــــة:

الحمـد لله ربّ العالمين الذي خاطب الأمة على لسان رسوله محمد - عليه الصلاة والسـلام - بـأن أكمل لهـا الدّين، وحفظه من التحريف، والتبديل ، والتغير، فهيأ له أفواجًـا من العلمـاء دافعوا عنـه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ من جمهرة العلماء العاملين لحماية حوزة الدين، وجمهور المحدثين ممن أفنوا أعمارهم في جمع الحديث، وتتبع طرقه ، ومعرفة علله.

ولما كان علم العلل من أدقّ علوم الحديث ، وأكثرها فائدة ، وأعظمها نفعاً ، ومن أصعب الفروع التي نشأت عن علم الحديث ؛ فلم يهتد إلى التحقيق في هذا الفـــن ؛ إلا الجهابذة النقاد من أهل العلم ، ممن اطلعوا على غوامضـه ، ومـــدّهم الله بالحفظ الواسـع ، والضـبط الرفيع، والاضـطلاع بعلوم الحديث ، ومعرفة مراتب والرواة ، وطبقات المحدثين، وسبر الأســانيد ، والمتون، وانتقاء العــلل الخفية التي لا يدركها كل أحد ، إلا من آتاه الله قلب سـليم، وملكة الفهم العميق ، ومهارة في الاتقان والضـبط السـديد ؛ ومما لاشـك فيه أن الأحاديث المعلولة قد تفرقت في بطون الكتب ، وبلغت حداً من الانتشـار يجعل التنقيب عليها من الصعوبة بمكان، مما دعا المحدثين لاستخدام المنـاهج النقدية ، والقرائن التاريخية في التنقيب عنها ، وخاصـــة عند الترجيح بين الآراء في الحكم على الأحـاديث ، واعتمـدوا عليهـا في أثبـات أو نفي حدوث اللقـاء، والمعاصـرة ، وإدراك الرواة بعضـهم لبعض ، وتجريح الرجال وتعدليهم ، وفي قبول الأحاديث ، أو ردها ، ومن ضـمن من أسـهب في الكشـف عن العلل بالقرائن التاريخية في ســننه ، الإمام أبوعيســى الترمذي ، الذي عبّر عنها بالصــيغ الدالة عنها في مصــنفاته ، ومكّنه الله –تعالى- من الكشــف عن العديد من العلل الخفية في كتبه الجامع ، والعلل الصغير، والكبير ، والتي ذاعت شهرتها في الآفـــاق ، وصار إليها المرجع من العلمـاء والمحدثين عند تنقيبهم عن العلل وتمحيص أحـاديث الثقات فيما يعتريهـا من الوهم ، والخطـأ ، فإن في أحاديثهم عللاً ، ما تخفى عن النقاد ، فلا يوقف عليها إلاّ بعد النظر الشديد ، والفحص الدقيــق ، ومضي الزمن الطويل ، والبعيد.

مشـــكلة البحث :

تشعّب الصحابة ومن بعدهم التا بعين في الأمصار، بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأقبل التابعون يسمعون منهم الحديث ، فكثر الرّواة ، وتشابهت أسماؤهم ، وتقاربت تواريخ وفاتهم ، مع قلة توثيق الرجال فشاع الارسال ، وكثر التدليس في أحاديث الثقات ؛ مما أشكل على المحدثين في قبول مروياتهم ، واثبات المعاصرة فيما بينهم ، فما كان منهم إلاّ الركون إلى القرائن التاريخية في الكشف عن العلل في أحاديثهم ، ومن هنا جاءت مشكلة البحث في : ما أثر القرائن التاريخية في أثبات علل الحديث ؟ وما صيغ التعبير عنها في سنن الترمذي؟ .

تســاؤلات البحث .

يقوم البحث على جملة من التساؤلات يمكن إيجازها وفق الآتي :

ماهية العلل، وما أنواعها ؟ وما القرائن التاريخية لغة واصطلاحاً ؟ وما أهمية القرائن التاريخية في الكشف عن العلل ؟ وما قواعد العمل بها في أعلل الحديث ؟ وما مدلولات التعبير عنها في سنن الترمذي ؟ وكيف وظف الترمذي القرائن التاريخية في الكشف عن العلل الخفية؟ .

خطوات البحث :

قسمت خطوات البحث إلى مقدمة ومبحثين ، خصص المبحث الأول للحديث عن : القرائن التاريخية وأثرها في أثبات العلل، وأما المبحث الثاني جاء للحديث عن : منهج الترمذي في العمل بالقرائن التاريخية في الكشف عن العلل ، وخاتمة ، وهوامش .

المبحث الأول ـ القرائن التاريخية وأثـرها في إثبات علل الحديث:

ماهيـــــة العلل وأجناسها : العلة في اللغة ؛ بالكسر: المرض ،عل يعل ، واعتل، وأعله الله - تعالى - فهو معل ، وعليل ، ولا تقل : معلول ، ويقال عن المرض معتل أو عل المريض يعل علة فهو عليل ، ورجل علله ، أي : كثـــــير العلل [1] ، وقال النووي : معلوم الكلام ؛ فيه لحن ، قال ابن الصلاح: العلة منها المعلول : مرذول[2] ، المعلول ، ضد الصحيح؛ والدلالة من جهة مصطلح الحديث تشير إلى أعلل الكلام، أي : به لحن ، فلا يحتج به ؛ منه قول الشافعي في الأم : صحيح ، وآخر معلول ، وآخر فاسد في مجمل كلامه عن الرهان المقبوض[3] ، وقول العقيلي في الضعفاء : هذا يروى بإسناد معل [4].

وأما اصطلاحاً : فهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء [5]، وقال أبو عبدالله الحاكم : إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ ، وعلّة الحديث ، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا الحفظ ، والفهم ، والمعرفة ، لا غير [6]، وقال ابن الصلاح هي : عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه ، فالحديث المعلّ هو الحديث الذي اطلع فيه على علّة تقدح في صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها [7]، ومن هنا يتضح أن دلالة مصطلح العلة من حيث اللغة والاصطلاح ؛ واحدة ، لا فرق بينهما، العلل في اللغة غالبًا ما تفيد وتدل على مرض خفي لا يمكن الكشف عنه إلا من قبل الماهر والحاذق من الاطباء ؛ كذلك الأمر في دلالة المصطلح في علوم الحديث فإنها تدل على أسباب خفية غامضة قادحة تلحق بالحديث تؤدّي بها إلى الضعف ؛ مما يتطلب تدخّل الجهابذة من المحدثين ، وأئمة النقد لأجل الكشف عن تلك العلل الخفية . قال ابن الصلاح : لا يضطلع بذلك إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب [8].

أنـــواع علل الحديث وأهميتها :

تنقسم العلل في الحديث إلى قسمين

ــ الأول : علة قادحة ؛ كالإرسال في السند ، وتغيير المعنى في المتن .

ــ الثانية : علة غير قادحة ، كتعيين الصحابي [9]، وأما أنواعها من حيث موضعها في مكونات الحديث هناك علل تصيب الاسناد ، منها: رفع الموقوف ووصل المنقطع وإبدال راوٍ بآخر ، وإسقاط راوٍ ، أو زيادته ، أو إبدال سند بآخر أشهر منه ، ونحو ذلك ، وأخرى تلحق بالمتون منها : إدراج متن بآخر، والرواية بالمعنى مع تغيير المراد ، ومخالفة الصحابي لما رواه ، والتفرد بزيادة في المتن [10]

أهمية الكشـــف عن علل الحديث :

صوّر الدار قطني أهمية الكشف عن العلل مثل من يكشف في نقد الأموال التي يكشف صحيحها من زايفها ، قال : قد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه ، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم [11].

والكشف عن العلل لا يعدله علم بين العلوم في الحديث والسنة، قال الحاكم: هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم ، والجرح والتعديل [12]، وقال الخطيب : أشبه الأشياء

بعلم الحديث معرفة الصرف، ونقد الدنانير، والدراهم، فإنه لا يعـــرف جودة الدينار، والدراهم بلون ، ولا مس ولا طراوة ، ولا دنس ، ولا نقش ، ولا صفة تعود إلى صغر ، أو كبر ولا إلى ضـيق ، أو ســعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة ، فيعرف البهرج الزائف والخالص والمغشـــوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارســة له والاعتناء به[13]. وقال الحاكم : إن الصــحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة الســماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم، والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير المخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة لتظهر علته[14].

مصطـــــلح القرائن التاريخية :

في اللغة ؛ القرائن التاريخية ؛ مركب أضافي يتكوّن من مضاف ، ومضاف إليه ، فالقرائن مضاف القرائن ؛ جمع قرينة، هي جمع تكسير من الكثرة قرينة، قرائن ، قال ابن فارس: القاف، والراء ، والنون، أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع الشيء، إلى الشيء ، والآخر شيء يَنْتأُ بقوة وشدة [15] ، ومن حيث الدلالة على المعنى من حيث اللغة فإن تدل على المصاحبة والمقاربة، منه: قارن الشيء، بالشيء ، أي : اقترن به وصاحبه[16]، وما يفيد بالقرين هو صاحبك الذي يصاحبك، وقولهم فلان، قرين فلان، أي : لا يفارقه ، منه قوله :– صلى الله عليه وسلم – : **" مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَـــدْ وُكِّـــلَ بِهِ قَرِينُـــهُ "** [17] ، وقولـهم : قرينة الرجل أمراته لمقارنتـــه إياها [18] ، وتطلق العرب على القرن بأهل الزمان مأخوذة من الاقتران فكأنه المقدر الذي يقترن فيه أهل الزمان في أعمارهم ،وأحوالهم [19] ، وهذا هو مدلول المصطلح الذي يقوم عليها البحث إذا ما تم إضـــافة القرائن إلى التاريخية لتدل على أثبات حصـــول الاقتران بين رواة الحديث من عدمه في زمان محدد.

وبهذا يمكنا تعريف القرائن التاريخية بأنها هي : عملية اثبات لوقوع وحدوث الاقتران بين أهل الزمان ، وتوثيق حصــول وحدوث اللقاء والســماع بين الرواة من أهل الحديث ، أو أثبات ما يفيد عكس ذلك في عدم حصول اللقاء والسماع والصحبة بين أهل الزمان من رواة الحديث من لدون عصره - صلى الله عليه سلم - إلى ما بعد من رواة الحديث.

أسباب حدوث العلل في الحديث :

يرجع حدوث العلل التي تصيب الحديث إلى سببين :

ـــــ الأول : خاصاً بالبيئة العامة والعوارض الخارجية مثل : البيئة التي يعيش فيه المحدث ، كحدوث الحروب ، وظهور الصراعات السياسية ، وحدوث الفتن، وظهور الاختلافات العقدية ، أو ضياع الكتب واحتراقها، وما يتعرض له الراوي وكتبه في حله ، وترحله ، أو الانشغال بالفتوى، والقضاء ، أو طلب الدنيا من الانشغال عن العلم

ـــــ الثاني : خاص بالمحدث نفسه ؛ فتطرأ على النفس البشرية عوامل الوهن والضعف كلما تقدّم به العمر، فتؤدّي إلى القوع في الخطأ ، وكثرة النسيان ، وهذه العوارض لم يسلم منها أحداً فهذا من العوامل الطبيعة التي تطرأ على كل المحدثين، قال مسلمٌ : فليس من ناقلِ خبر وحامل أثرمن السلف الماضين إلى زماننا وأن كانوا من أحفظ الناس ، وأشدهم توثيقا، واتقانا لمن يحفظ ، وينقل؛ إلا الغلط ، والسهو، ممكن حفظه ونقله [20]؛ لذلك وضع العلماء ، شرط لقبول رواية الراوي بأن يكون عدل تام الضبط ، عن مثله إلى منتهاه متصل السند، ولا يكون شاذا، ولا معلولاً [21] .

ويمكن ذكر أسباب العلة في الأحاديث بإيجاز ؛ وفق الجوانب الآتية :

1- **السبب العام** : الذي لم يسلم ، أي : محدث ، المتمثل في الخطأ، والوهم ، والنسيان.

2- **الخفة في الضبط** : والكثرة في الوهم؛ كقولهم :صدوق له أوهام .

3ـــــ **الاختلاط :** وهي آفة طبيعة تصيب العقل في مداركه العقلية ، وغالبا ما يلم بالإنسان في آخر عمره ، وهو مرض عضوي يصيب العقل ، كقول المحدثين بفلان : مختلط ، أو فلان اختلط آخر عمره ؛ وقد يلم بالمحدث بسبب عوارض خارجية ، مثل : فقدان عزيز ، أو ضياع مال أو تعرض المحدث للحوادث ... ونحوه ذلك . ولهذا اشترط المحدثين في التعامل مع حديث المختلط . قبول حديثه الذي رواه قبل اختلاطه ، ورد حديث بعد اختلاطه ، وهناك عوارض خارجية عامة تلم بالمحدث ، مثل : احتراق كتبه، أو ضياعها، والانشغال بالدنيا ، وموت الشيوخ .

4ـــ **أسباب رئيسية** - ذكرها المحدثون - لوجود العلل في الأحاديث ؛ كالتفرد ، والرواية بالمعنى ، والتدليس ، والارسال ، والانقطاع.

أهمية القرائن التاريخية في الكشف عن العلل :

تتبلور أهمية القرائن التاريخية في الكشف عن العلل في الجوانب الآتية :

1- للتاريخ دورٌ كبير في اثبات قبول الأحاديث أو ردها :

اكتشف جمهور من جمهور المحدثين مبكراً علاقة التاريخ بعلم الرواية فاهتموا بالتاريخ والتوثيق للمحافظة على السنة ؛ قال البخاري : عن عثمان بن رافع قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : قال عمر - رضي الله عنه - متى نكتب التاريخ؟ وجمع المهاجرين، فقال له علي- رضي الله عنه -: من يوم هاجر النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة، فكتب التاريخ ، حدثني [22] ، كذلك كتابة المراحل التاريخية من حياته صلى- الله عليه وسلم - حديث ابن عباس: **" أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَلاَثَ عَشْرَةَ وَبِالمَدِينَةِ عَشْرًا، وَتُوُفِّيَ وَهُوَ ابْنُ ثَلاَثٍ وَسِتِّينَ"** [23]، مما يدل على اهتمام المحدثين بالقرائن التاريخية ، منذ زمن مبكر، وفي توثيق الرجال ، ومعرفة أحوال الرواة والعلم بطبقاتهم حيث نجد شيخ المحدثين البخاري قد ألّف كتابين في معرفة الرجال والكشف عن أحوالهم، أطلق عليهما مسمى التاريخ الكبير، و التاريخ الصغير.

2- تثبت القرائن التاريخية نفي حصول الصحبة :

مع الرسول- صلى الله عليه وسلم- ، وخاصة ممن لم تكن لهم صحبة ، ولم يسمعوا منه شيء مثل قول أبو حاتم في : فاطمة بنت الحسين بن علي - رضي الله عنهم - فإنها لم تسمع من أبيها شيئا ، وقد رأته ، ولم تسمع من النبي- صلى الله عليه وسلم- شيئا [24].

3- تثبت القرائن التاريخية تاريخ ميلاد الصحابي، أو التابعي :

تحصل فائدة من ذلك ، فقد ذكر ابن سعد عن أبي جعفر قال : دخل العباس على علي بن أبي طالب ، وفاطمة - رضي الله عنهم - وهي تقول: أنا أسن منك ، فقال العباس : أما أنتِ يا فاطمة، فولدت وقريش تبني الكعبة، والنبي - صلى الله عليه وسلم - ابن خمس وثلاثين سنة، وأما أنت يا علي فولدت قبل ذلك بسنوات [25] فأثبت ولادة علي- رضي الله عنه - قبل ولادة فاطمة –رضي الله عنها.

4 - تثبت القرائن التاريخية نفي سماع التابعي من الصحابي :

مثل قولهم: معاذ لم يسمع منه خالد بن معدان ، وهو: ثقة عابد، كان يرسل كثيرا عن أبيه لم يصح سماعه من عبادة بن الصامت، وحديثه عن معاذ مرسل، ربما كان بينهما اثنان، وأدرك أبا هريرة ، ومات في (104) هـ [26] فيما كان معاذ بن جبل قد توفى في (18)هـ [27] .

5- التفريق بين من هو صحابي ومن هو تابعي:

فرّق ابن حجر بين فضالة الليثي ، وبين فضالة الزهراني التابعي؛ فقال: فضالة بن عبد الله الليثي ، ويقال الزهراني ، له صحبة وحديثه في البصريين ، وقال أبو نعيم: فضالة الزهراني آخر تابعي . وسمّى البخاري أباه عميرا [28]، قال ابن حبان : فضالة بن عبد الله الليثي شيخ جاهلي قديم علمه النبي صلى- الله عليه وسلم- الإسلام فقال له ما يشغلك فلا تدع العصرين ، صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروبها [29]، وقال ابن معين: له صحبة. وقال البخاري، وأبو حاتم: أدرك الجاهلية [30]

6- تثبت القرائن التاريخية ، أو تنفي سماع التابعين من الصحابة :

مثل قول يحيى بن معين :ابن سيرين لم يسمع من عائشة شيئا قط ، ولا رأها [31]، أو قولهم : سعيد العلاف المكي، قال أبي زرعة: هو لين الحديث، لا أظنه سمع من ابن عباس[32]

7- الترجيح في إثبات السماع من عدمه بين الصحابي والتابعي :

ففي مسألة إثبات سماع الزهري من ابن عمر وابن عباس قال ابن حجر: إذا كان هذا الخلاف في سماع الزهري من ابن عمر المتوفى سنة (73)هـ ، وكلاهما عاش في المدينة النبوية، فمن باب أولى أن لا يكون الزهري سمع من ابن عباس المتوفى سنة (68)هـ ، وكان بالطائف، ولذا لم أجد من نص على أنه روى عن ابن عباس، أو سمع منه [33].

8- تثبت القرائن التاريخية محل الانقطاع في الأحاديث:

مثل قولهم: هذا إسناد ظاهره الانقطاع ، إبراهيم - وهو النخعي- لم يسمع من ابن مسعود [34] بعد الاثبات يحصل قبول رواية ؛ قال ابن رجب: إلا أن العلماء نصوا على أن مراسيله عنه صحيحة [35]

9ـ تثبت القرائن التاريخية علة عدم الاتصال، بأي وجه كان لطول المدة بين الرواة:

قال الترمذي: ليس إسناده بمتصل ، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك، فاطمة الكبرى إنما عاشت فاطمة بعد النبي- صلى- الله عليه وسلم-أشهراً [36] قال الحاكم: ماتت فاطمة - رضي الله عنها - وهي:ابنة إحدى وعشرين [37] وبعد إثبات تاريخ وفاة فاطمة الكبرى ، فيما ذكر المحدثين أن فاطمة الصغرى لم تدرك الكبرى وهي : فاطمة بنت الحسين بن على بن أبي طالب: تابعية ثقة ، ولدت في المدينة في عام (40هـ) ، وتوفت في (110)هـ ؛ ولم تدرك فاطمة الصغرى جدتها، حيث ولدت بعد وفاة جدتها فاطمة الكبرى، في عام (21)هـ .

10- يتمكن المحدث من إثبات علة عدم الصحبة أو إثبات الجهالة:

قال المزي : أبو زيد القرشي المخزومي، قال أبو أحمد: رجل مجهول لا يوقف على صحة كنيته ولا اسمه، ولا يعرف له رواية ، قال البخاري: لم تكن له صحبة مع عبدالله بن مسعود (38).

قواعد العمل بالقرائن التاريخية في الكشف عن العلل.

أسهم تفعيل العمل بالقرائن التاريخية في الكشف عن العديد من العلل الغامضة والخفية، مما فتح آفاقاً واسعة أمام المحدثين في الوصول إلى حقائق علمية ، ساعدتهم في بحثهم عنها، وتوفير الجهد والوقت لهم ، وكذلك في ضبط المصطلحات الدالة عنها، مما انعكس على عملهم في سبر الأحاديث بالفوائد الجمة. وبطبيعة الحال أن البحث بواسطة القرائن التاريخية يُعتبر عملاً بالمنهج التاريخي ، مما يتطلب من المحدث الدراية بالعديد من العلوم التي ترتبط وتلحق بعلوم الحديث ؛ التي مقدمتها العلم بالتاريخ، ومعرفة الرجال، وأحوالهم، وطبقاتهم، ورحلاتهم، كذلك العلم بالجغرافيا المكانية التي عاشوا فيها هؤلاء المحدثين والرواة ، وتتبع رحلاتهم من بلد إلى آخر، سواء كانوا مكيين، أو مدنيين، أو شاميين، أو مصريين، أو بصريين، أو خراسانيين أو أهل المغرب وأفريقيا ، وغيرهم، من البلدان التي عاشوا فيها، والعلم باختلاف طرق رواياتهم، مهما تباعدت بلدانهم.

كذلك العلم بالتقلبات السياسية وحصول الفتن في البلدان، وما يطرأ على حياتهم، فإن المحدث إنسان قبل أن يكون عالماً بالحديث ، ويتأثر ببيئته مثل سائر الناس، فقد يكون في أول حياته سليماً قوياً، ثم سرعان ما يلم به طارئ مما يعطل حفظه ويقلل من ضبطه، هنا تظهر الحاجة الملحة لتحديد زمن السماع منه، هل هو قبل حدوث الاضطراب الذي ألم به أم بعده ؟...وهو ما حصل مع الكثير من المحدثين المختلطين مثلاً؛ فمن سمع منهم قبل الاختلاط قبلت روايته، وأما بعد الاختلاط فيستوجب فيها النظر، والاعتبار في رواياته ، ويجب التثبت والنظر في تلك المرحلة، فمثلاً ما ينقله شعبة ،عن عطاء بن السائب (39)، قال فيه الترمذي: اختلف بعضهم في هذا الإسناد عن عطاء بن السائب، قال يحيى بن سعيد : من سمع من عطاء بن السائب قديما فسماعه صحيح، وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح إلا حديثين عن عطاء بن السائب، عن زاذان، قال شعبة : سمعتهما منه بآخرة يقال: إن عطاء بن السائب كان في آخر أمره قد ساء حفظه (40)، وكذلك معرفة تواريخ الفتن العامة كالحروب التي تمنع المحدث من دخول البلدان، والوصول للحقائق العلمية الدالة على أحوال الرواة ؛ أو الفتن الخاصة كالراوي الذي احترقت كتبه يتطلب من الفاحص لعلته معرفة متى

حدث معه ذلك؟ ؛ لأن الرواية عنه بعد احتراق كتبه يكون فيها نظر. وهو ما حصل مع المحدث المصري ،عبد الله بن لهيعة ،كما رأيناه من كلام الأئمة فقالوا فيه : صدوق في نفسه غير متهم بالكذب ولم يقصد الكذب، وإنما جاء ضعفه واختلاطه أنه حدث من حفظه بعد احتراق كتبه، واختلاطه هذا ينسب لهذه العلة أكثر مما ينسب لذهاب عقله وتغيره قبل موته[41]. ، وقال ابن سعد : من سمع من أول أمره ،أحسن حالاً [42]. أي : من سمع قبل اختلاطه واحتراق كتبه، كان أحسن مما طرأ عليه من اختلاط وحرقة كتبه بعد ذلك.

ولهذا وذاك ومنذ زمن مبكر اهتم المحدثين بتقسم الرواة، إلى طبقات حسب البعد الزماني الذي عاشوا فيه مع بعضهم بعضًا ، والتركيز عن تلك الطبقات ومعرفة دورها في الاسناد ، فمثلاً طبقات الصحابة في غالب الأحيان تكون في المخارج الأحاديث وهم شيوخ التابعين، الذين نقلوا عنهم في غالب الأحيان يكونوا في محل المدار في الأحاديث، وطبقات تبع الاتباع ...ونحو ذلك.

ومن العلوم التي يتطلبها العمل بالقرائن التاريخية في الكشف عن العلل ومعرفة الوقائع التاريخية فهي تساعد على ربط الأحاديث لسهولة ترجيح الرأي الصائب عند الحكم على الأحاديث ، ومن كون أن الأحاديث النبوية أخبار تاريخي ، فلذا عرض الحديث على التاريخ ، والوقائع التاريخية يفيد معرفة الوضع ، فإذا وجد في الحديث شيء يخالف التاريخ المعروف المتفق عليه بين المؤرخين هذا يدل على أن الحديث موضوع أصلا [43] أو فيه وهم فيه أحد رواته ومن أمثلته قول الذهبي عن حديث أتاني جبريل بسفرجلة من الجنة فأكلتها ليلة أسري بي فعلقت خديجة بفاطمة فكنت إذا اشتقت إلى رائحة الجنة شممت رقبة فاطمة [44]، وقال الذهبي: قلت: هو من وضع مسلم بن عيسى الصفار، على الخريبى ، عن شهاب قال : وباقي رواته ثقات، روى الذهبي الحديث بقرينة تاريخية قال: قلت: هذا كذب جَلي ؛ لأن فاطمة ولدت قبل النبوة، فضلًا عن الإسراء [45]، وهو قول: ابن حجر: الوضع فيه ظاهر، فإن فاطمة ولدت قبل ليلة الإسراء بالإجماع [46].

وإن النقد التاريخي لا يدخل في نطاق الاسناد فحسب لإثبات السماع واللقاء ، وإنما له حضور في سبر الأحاديث من جهة متونها ؛ كما ذكرنا الحديث السابق ؛ ومنه أيضاً حديث عبد الرحمن بن غزوان قال: أخبرنا يونس بن أبي إسحاق،عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه، قال: خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه النبي- صلى الله عليه وسلم- في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب هبطوا فحلوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب وكانوا قبل ذلك يمرون به فلا يخرج إليهم ولا يلتفت....) [47] ،

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه [48] ، وخالفه الذهبي قال: أظنه موضوعا فبعضه باطل، بسبب من قول المحدث: قال أبو طالب: فلم يزل يناشده حتى رده، وبعث معه أبو بكر، وبلالاً وزوده الراهب من الكعك والزيت وأظهر علته في كتابه ميزان الاعتدال فقال : قلت: أنكر ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبي موسى، في سفر النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مراهق مع أبي طالب إلى الشام، وقصة بحيرا ومما يدل على أنه باطل قوله: ورده أبو طالب، وبعث معه أبو بكر وبلالاً ؛وبلال لم يكن خلق بعد، وأبو بكر كان صبيا[49].

المبحث الثاني ــ منهج الترمذي في العمل بالقرائن التاريخية في الكشف عن العلل :

قبل الخوض في الحديث عن منهج الترمذي في تفعيل العمل بالقرائن التاريخية في الكشف عن العلل ، ناسب سياق البحث التعريف الترمذي، صاحب الجامع الكبير الترمذي هو: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك [50]، وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن شداد، بن السكن [51]، السلمي [52]، أَبوعيسى [53]، الترمذي [54]، الحافظ، صاحب الجامع وغيره من المصنفات أحد الأئمة الحفاظ المبرزين مما نفع الله بِهم، طاف البلاد، وسمع خلقا كثيرا من الخراسانيين، والعراقيين، والحجازيين [55] .

أولاً ــ مصادر الترمذي في الكشف عن العلل بالقرائن التاريخية :

استخدام الترمذي بعض المصادر في الكشف عن العلل، ابدى مهارة عالية في تلقيها من شيوخه الجهابذة في عصره ، فقد دخل معهم في مناظرات، وطرح عليهم التساؤلات، كما جمعها من كتبهم، وأقوالهم، قال: استخرجته من كتب التاريخ وأكثر ذل، مما ناظرت به محمد بن إسماعيل ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة وأكثر ذلك عن محمد وأقل شيء فيه عن عبد الله وأبي زرعة،...، وحملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء [56]، وتنقسم مصادره في العلل إلى قسمين الأول نظري: من كتب التاريخ، ويقصد بذلك كتب البخاري التاريخ الكبير، والتاريخ الصغير، وكتب معرفة الرجال، كتب ابن معين، وعلي المديني، والثاني تطبقي: من خلال ممارسته للمناظرات العلمية مع المحدثين من أمثال البخاري، هو العارف بالعلل التي تلقها من شيخه علي المديني، وأبا زراعة، وغيرهم من كبار الأئمة، والفقهاء ، كما نقل بالواسطة عن طريق شيوخه من محدثين لم يدركهم، ولم يلتقي بهم.

ثانياً ـ الصيغ التي عبّر بها الترمذي عن القـرائن التاريخية :

الصيغ التي عبر بها الترمذي عن العلل ، والتي كشف عنها بالقرائن التاريخية نذكرها وفق الآتـــي :

أولاً : التعبير عنها بـالصـــيغ الصـــريحة مثل قولـه : زمن - في وقت واحد- كـانـا في عصر.

1ـ التعبير عن القرائن التاريخية بالدلالة الصريحة كقوله : لا نعرف للحسن سماعا من عتبة بن غزوان وإنما قدم عتبة بن غزوان البصـــرة في زمن عمر، و ولد الحســـن لسنتين بقيتا من خلافة عمر [57]، أو قوله: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف حنانا إلا في هذا الحديث، وهو :أبو عثمان النهدي اســـمه: عبد الرحمن بن مل، وقد أدرك زمن النبي- صلى الله عليه وسلم – ولم يره ولم يسمع منه [58] ، وقال العجلي : عن عاصم الأحول قال : سأل صبيح أبا عثمان النهدي فقال : له هل أدركت النبي- صلى الله عليه وسلم – قال نعم أسلمت على عهد النبي- صلى الله عليه وسلم – وأديت إليه ثلاثة صدقات ولم ألقه وغزوت على عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - غزوات فشهدت فتح القادسية وجلولاء[59]

2ـــ عبـــــر الترمذي عنها بقوله في وقت واحد، قال : أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد [60].

3ـــــ عبر عنها " كانا في عصر واحد " كقوله : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمن بن إسحاق هذا من قبل حفظه، وهو كوفي، وعبد الرحمن بن إسحاق القرشي مدني وهو أثبت من هذا، وكلاهما كانا في عصـــر واحد [61] أو قوله : وأبو مودود اثنان، أحدهما: يقال له: فضـــة، والآخر: عبد العزيز بن أبي ســـليمان، أحدهما بصـــري والآخر مدني، وكانا في عصر واحد[62]

ثالثاً ـ التعبير عنها بصيغة غير مباشرة ، كالتعبير عنها بقوله : لم يدرك – أدرك:

1ـــــ عبر عنها " بلم يدرك "(18) مرة في جامعه، وهو يعبر بها عن الارســـال والانقطاع، كقوله: قد روي هذا الحديث عن النعمان بن مقرن بإسناد أوصل من هذا، وقتادة لم يدرك النعمان بن مقرن ، ومات النعمان بن مقرن في خلافة عمر [63] ،أو قوله عن نفي الصحبة عن عامر بن مسعود ، قال الترمذي : هذا حديث مرسل عامر بن مسعود لم يدرك النبي- صلى الله عليه وسلم – وهو والد إبراهيم بن عامر القرشي الذي روى عنه شعبة، والثوري [64].

2ـــــ عبر عن القرائن التاريخية بصيغة " أدرك " في الجامع ، (11) مرة ، وفي العلل (7) مرات ، ويدلل بها لإثبات حصول الصحبة، واللقاء أو يستدل بها على تصحيح وتحسين الأحاديث والتي منها قوله: حديث عثمان حديث حسن صحيح، ومحمود بن لبيد قد أدرك النبي - صلى الله عليه وسلم – ومحمود بن الربيع، قد رأى النبي - صلى الله عليه وسلم – وهما غلامان صغيران مدنيان [65]، أو قوله : عبد الرحمن بن يعقوب ، والد العلاء، وهو من التابعين، سمع من أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، ويعقوب جد العلاء، هو من كبار التابعين قد أدرك عمر بن الخطاب وروى عنه [66] ، كما يستدل بالقرائن التاريخية لإثبات صحة الحديث قال:أدرك الشعبي أبا هريرة وروى عنه ، وسألت محمدا عن هذا ، فقال صحيح : وروى الشعبي ، عن رجل، عن أبي هُريرة [67].

رابعاً- تطبيقات من منهج الترذي في الكشف عن العلل بالقرائن التاريخية :

أولا : تصحيح الحديث بما يوافق القرائن التاريخية في حديث: ابن عباس، قال: " أنزل على رسول- الله - صلى الله عليه وسلم – - وهو ابن أربعين ، فأقام بمكة ثلاث عشرة وبالمدينة عشرا، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين) [68] : وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وكان قد أخرج الحديث في، باب في بعث النبي- صلى الله عليه وسلم – وابن كم كان حين بعث؟ يشير الترمذي للقرائن التاريخية في تسمية للباب.

ثانياً ـ أعلّ الحديث بقرينة تاريخية عبر عنها بالإرسال :

حديث الحسن، قال: قال عتبة بن غزوان " إن الصخرة العظيمة لتلقى من شفير جهنم فتهوي فيها سبعين عاما وما تفضي إلى قرارها، قال : وكان عمر، يقول: أكثروا ذكر النار فإن حرها شديد ، وإن قعرها بعيد، وإن مقامعها حديد" [69] . قال الترمذي: لا نعرف للحسن سماعا من عتبة بن غزوان ؛ وإنما قدِم عتبة بن غزوان البصرة في زمن عمر، وولد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، وأما عتبة بن غزوان هو الصحابي الجليل توفى في (17) ، وقيل (20)هـ [70] ، وأما الحسن فهو : الحسن ابن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار ، قال ابن حجر : مات سنة (110)هـ ، وقد قارب التسعين [71] ، من خلال ما عرضه ابن حجر: نجد الحسن ولد بعد قدوم عتبة بن غزوان؛ وهذاما أكده الترمذي بقوله: لا نعرف للحسن سماعا من عتبة بن غزوان وإنما قدم عتبة بن غزوان البصرة في زمن عمر، وولد الحسن لسنتين

بقيتا من خلافة عمر [72]، وهو ما كان أكده أئمة النقد بأنه : مرسل قال أحمد بن حنبل : لا نعرف للحسن سماعا من عتبة بن غزوان [73]، قال ابن حجر: فإنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وكان ابن أربعة عشر سنة، يوم الدار، [74]، قال البخاري : الحسن يقول: أنا يوم الدار ابن أربع عشرة سنة، جمعت القرآن [75]ويوم الدار هو يوم مقتل الخليفة عثمان- بن عفان – رضى الله عنه، سنة (35)هـ ، [76] .

ثالثاً التعبير عن القرينة التاريخية بزمن محدد والتعبير؛ بصيغة غير صريحة ، مثل ما جاء في حديث : النعمان بن مقرن قال : " غزوت مع النبي- صلى الله عليه وسلم – فكان إذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس، فإذا طلعت قاتل...) [77] ، وقال الترمذي : قتادة لم يدرك النعمان بن مقرن، ومات النعمان بن مقرن في خلافة عمر [78] ،النعمان :هو النعمان بن مقرن مزني، توفى في عام(21)هـ ، وقتادة هو : قتادة بن دعامة بن قتادة ، مات في (117)هـ [79]،لهذا قالوا : أن الحديث منقطع [80]، لهذا نجد الترمذي قال: لم يدرك قتادة ،النعمان الذي توفى في (21)هـ ، وقال عمرو بن علي: ولد سنة (61)هـ ، ومات سنة سبع عشرة ومائة [81]، وقال أبو حاتم: توفي بالطاعون، وهو ابن (57) هـ ، بعد الحسن بسبع سنين[82].

رابعاً- استخدام القرائن التاريخية في الترجيح بين الرواة :

منه حديث علي قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم –:" **إِنَّ فِي الجَنَّةِ غُرَفًا تُرَى ظُهُورُهَا مِنْ بُطُونِهَا وَبُطُونُهَا مِنْ ظُهُورِهَا)** [83]، قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمن بن إسحاق هذا من قبل حفظه ، وهو كوفي، وعبد الرحمن بن إسحاق القرشي مدني وهو أثبت من هذا، وكلاهما كانا في عصر واحد [84]، وعبدالرحمن بن اسحاق هو :عبد الرحمن ابن إسحاق ابن الحارث الواسطي أبو شيبة ويقال كوفي ضعيف [85]

عبد الرحمن ابن إسحاق ابن عبد الله ابن الحارث ابن كنانة المدني نزيل البصرة [86].وهنا نجد أن الترمذي قد رجّح عبدالرحمن بن اسحاق الكوفي ،

عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني ، على الرغم من أنهما قد عاشا العراق في عصر واحد وبلد واحد ، وقال عبدالرحمن بن اسحاق الكوفي أثبت .

خامساً ــ توظيف القرائن التاريخية في كشف عن الحقائق التاريخية:

منه حديث : فَاطِمَةَ بِنْتِ الحُسَيْنِ، عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ الكُبْرَى قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: **رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ)** [87] قال الترمذي : حديث فاطمة حديث حسن ، وليس إسناده بمتصل ، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى ؛ إنما عاشت فاطمة بعد النبي- صلى الله عليه وسلم – أشهرا [88]، وهنا نجده قد كشف عن الانقطاع الحاصل بين فاطمة الكبرى وهي : فاطمة الزهراء - رضي الله عنه - روت عن أبيها. روى عنها ابناها، وأبوهما، وعائشة، وأم سلمة، وسلمى أم رافع، وأنس، وأرسلت عنها فاطمة بنت الحسين وغيرها، وتوفيت في (11)هـ [89]، وأما فاطمة بنت الحسن بن علي– بن أبي طالب - رضي الله عنه - توفيت في خلافة هشام بن عبد الملك، سنة (110)هـ [90]،وماتت وقد قاربت التسعين سنة [91]،استند الترمذي في اثبات علّة الانقطاع بين فاطمة بنت الحسين وبين جدتها - رضى الله عنهما- بالرجوع إلى كتب الرواة والتاريخ ، يتبين أن فاطمة بنت الحسين قد عاشت (90)هـ، ولدت بعد وفاة فاطمة الكبرى ، بحوالي تسع سنوات ، أي : في سنة (20)هـ .

الخاتمة :

1ــ العلة بمعنى :السقم ، والداء ، والمرض ، وهي ضد الصحيح، منها الكلام المعلول: ما فيه لحن ،الذي لا يقبل ولا يحتج به، لأسباب خفية غامضة قادحة فيه، ومنه الحديث المعلل ما اطلع فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها.

2ــــ يعل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة ظاهرة، وجلية .

3ــ تكثر علل الحديث في أحاديث الثقات، الذين إن حدثوا بحديث به علة، فيخفى عليهم العلم بها، فيصير الحديث معلولاً ، ويقدح في صحته، مع إن ظاهره السلامة.

4 من أسباب حدوث العلل أن يعتري الراوي الوهم، والوقوع في الخطأ. فيعل الأحاديث بعلل تخفى عن النقاد، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد.

5 من أسباب حدوث العلل ؛ العوارض الخارجية التي تمس المحدث ، كالبيئة التي يعيش فيها، وحدوث الحروب ،وظهور الصراعات ، وحدوث الفتن ، وأخرى خاصة بالمحدث نفسه ؛ التي تطرأ عليه ، من وهن، وضعف كلما تقدم به العمر فيصاب بالاختلاط ،والخطأ.

6 انواع العلل التي تصيب الحديث نوعين من حيث موضعهما في مكونات الحديث، علل تصيب الاسناد، مثل: رفع الموقوف، ووصل المنقطع ، وإبدال، راوي بآخر، وإسقاط راوي، أو زيادته، أو إبدال سند بآخر أشهر منه، ونحو ذلك، وأخرى تلحق بالمتون منها: إدراج متن بآخر، والرواية بالمعنى مع تغيير المراد، ومخالفة الصحابي لما رواه، والتفرد بزيادة في المتن.

7ـ اتجاهات الكشف عن العلل وانتقائها في الأحاديث تسير في اتجاهين الأول : القوادح الظاهرة البينة التي يدركها كل أحد؛ والثاني :القوادح الخفية ،والتي لا يدرك إلا من آتاه الله القلب السليم، وملكة الفهم العميق، ومهارة في الاتقان والضبط السديد.

8ـ القرائن التاريخية عملية إثبات لحدوث الاقتران بين أهل الزمان ، وتوثيق الصحبة وحصول اللقاء، والسماع بين الرواة فيما بينهم ،أو إثبات ما يفيد عكس ذلك من عدم حصول الصحبة ،واللقاء ،والسماع و بين أهل الزمان من رواة الحديث من لدون عصره- صلى الله عليه وسلم – إلى ما بعد من رواة الحديث.

9ـ البحث بواسطة القرائن التاريخية يعتبر عملاً بالمنهج التاريخي، مما يتطلب من المحدث الدراية بالعديد من العلوم التي ترتبط بعلوم الحديث؛ التي في مقدمتها التاريخ، ومعرفة الرجال، وأحوالهم، وطبقاتهم، والعلم بالبلدان التي عاشوا فيها، وتتبع رحلاتهم ، من بلد إلى آخر.

10ـ إن عرض الحديث على الوقائع التاريخية المتفق عليها بين المؤرخين، وإن خالفها؛ فهذا يدل على أن الحديث موضوع أصلاً.

11ـ من مصادر الترمذي في العلل ما تلقه من شيوخه في المناظرات العلمية ،وما طرح عليهم من التساؤلات ، وما جمعها من كتبهم وأقوالهم.

12ـ عبّر الترمذي عن العلل من باب البحث عنها بالقرائن التاريخية بشكل صريح الدلالة كقوله في : زمن - في وقت واحد- كانا في عصر. وأخرى غير صريح الدلالة واستعاض عنها بالألفاظ : لم يدرك – أدرك ، وهي الأكثر في كتبه

13ـــ أثبت الترمذي بالقرائن التاريخية نفي حصول الصحبة مع الرسول- صلى الله عليه وسلم – ، وخاصة ممن لم تكن لهم صحبة، ولم يسمعوا منه شيء.
14- استخدم الترمذي القرائن التاريخية في الترجيح بين الرواة في إثبات عدالتهم.
15ـــــ قام الترمذي بتوظيف القرائن التاريخية في الكشف عن الحقائق و الوقائع التاريخية لأجل إثبات حدوث الارسال و الانقطاع في أحاديث الثقات.

الهوامـــــــــش :

1- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: -1979م. ،14/4.
2- مقدمة ابن الصلاح ،تحقيق: نور عتر، الناشر : دار الفكر، بيروت- 1416هـ -1986م. ص: 89.
3- الأم، الشافعي، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثانية،1983م. بيروت –لنبان ،160/3.
4- الضعفاء، العقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين، دار المكتبة العلمية،الطبعة:الأولى،1984م –287/3.
5- فتح المغيث، العراقي، المحقق: حسين علي، مكتبة السنة ، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م، 258/1.
6- معرفة علوم الحديث، أبو عبدالله الحاكم، المحقق: السيد معظم حسين، الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م،الناشر:دار الكتب العلمية - بيروت ،ص:112.
7- مقدمة ابن الصلاح، ص: 90.
8- نفس المصدر السابق.
9- النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ،تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريح، الطبعة : الأولى، 1419هـ- 1989 م، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، 746/2-747.
10- قواعد العلل وقرائن الترجيح، عادل الرزقي، الناشر :دار المحدث ،الطبعة:الأولى،1452هـ،ص: 25-26.
11-نزهة النظر، لابن حجر، تحقيق : نور الدين عتر، 2000 م، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق ،ص 89.
12-معرفة علوم الحديث للحاكم، أبو عبدالله الحاكم ،ص112-119.
13-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق :محمود الطحان ،الناشر: مكتبة المعرف ، ،الرياض، 335/51.
14-معرفة علوم الحديث، أبو عبدالله الحاكم ، ص: 59.
15-معجم اللغة، ابن فارس، مادة (ق.ر.ن) ،76/5.
16-لسان العرب، ابن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، مادة (ق.ر.ن)، 336/13.
17-أخرجه مسلم كتاب صفة القيامة والجنة ،باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، (2814)2167/4.
18-لسان العرب ، ابن منظور ،مادة (ق.ر.ن)،339/13.

19-تهذيب اللغة الأزهري ، تحقيق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى،2001م،مادة (ق.ر.ن) ، 87/9.

20-التمييز، الإمام مسلم، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي،الطبعة:الثالثة،1410هـ،الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، ص: 124.

21-مقدمة ابن الصلاح، ص: 6.

22-التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض- السعودية ،الطبعة: الأولى، 1440 هـ - 2019- م ،221/1.

23-أخرجه الترمذي في سننه كتاب المناقب، باب مبعث النبي – صلى الله عليه وسلم –(3621)،591/5.

24-المراسيل، ابن أبي حاتم، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني– بيروت، الطبعة: الأولى، 1397هـ ،

، الناشر: مؤسسة الرسالة ،ص: 261.

25-أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجى ، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م، 26/8.

26-تاريخ الكبير،البخاري،3 / 176،والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم ، 351/1.

27-تهذيب التهذيب، ابن حجر، الناشر: مطبعة دائرة المعارف، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ ،119/3.

28-الإصابة في تميز الصحابة، ابن حجر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1415 هـ ،286/5.

29-الثقات ابن حبان، طبع بإعانة، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ - 1973م، 330/3.

30-التاريخ الكبير، البخاري، 7/ 124، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 7/ 77.

31-تاريخ ابن معين، تحقــيق: محمد كامل الفصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق- سوريا ، الطبعة: الأولى، 1405هـ، 1985م،127/1.

32-لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1390هـ 1971م ، 4/ 87.

33-تهذيب التهذيب، ابن حجر ، 278/5- 330.

34-العلل ، ابن أبي حاتم، تحقيق : فريق من الباحثين، الناشر: مطابع الحميضي،الطبعة:الأولى،2006 - م، 146/2.

35-شرح علل الحديث، ابن رجب، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م ، 542/1.

36-سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما يقال عند دخول المسجد، (315)،128/2.

37-أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة ،بابذكر وفاة فاطمة- رضي الله عنها- ، (4765) ،178/2.

38-تهذيب الكمال، المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى، 1400هـ - 1980-م،الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ،33 /332.

39-هو: عطاء بن السائب بن مالك و قيل ابن زيد أبو السائب قال ابن عدى: وعطاء اختلط في آخر عمره ، ،توفى في (136)هـ، الجرح والتعديل 6 / 332 – 334. الثقات، ابن حبان 3 / 190.

40-تعليق الترمذي على ،حديث رقم (2816)121/5.

41-الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ،ابن العجمي، علاء الدين علي رضا، المحقق: علاء الدين علي رضا، الطبعة: الأولى، 1988م،الناشر: دار الحديث - القاهرة، ص: 190.

42-تهذيب الكمال، المزي ، 270/5.

43-نقد المتون- تاريخيه ومقاييسه ومناهج العلماء فيه، شفيق وينغرا، جامعة دار الهدي الاسلامية، كيرالا- الهند، 2018هـ، ص: 120.

44-أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، معرفة مناقب فاطمة، (4739)169/3،وقال الحاكم : هذا حديث غريب الإسناد والمتن وشهاب بن حرب مجهول، والباقون من رواته ثقات .

45-مختصر تلخيص الذهبي، عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1411 هـ،1607/3.

46-اللآلئ المصنوعة، السيوطي، أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، 394/1 – 395.

47-تعليق الحاكم على الحديث (4229). 672/2، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وخالفه الذهبي فقال: أظنه موضوعا فبعضه باطل.

48-ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م ،582/2.

49-الثقات ، ابن حبان، 153/9.

50-الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث ، أبي علي القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر، الناشر: مكتبة الرشيد ، الرياض، ،الطبعة الأولى 1409هـ ، 904/3.

51-نسبة: إلى سليم بن منصور هي قبيلة مشهورة من العرب تعود أصولها إلى سليم بن فهم بن غنم بن دوس ،هم بن قيس بن عيلان ، الفتح الشذي، لابن سيد الناس ، دراسة وتحقيق وتعليق ، الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، الناشر :دار العاصمة – الرياض- السعودية ، الطبعة الأولى : 1409هـ ، 171/1.

52-الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه و الصحيحين، نور العتر، الطبعة الأولى ،1970م، الناشر :لجنة المطبوعات والترجمة، ص : 9.

53-يعود نسبه إلى قرية البوُغي نسبة إلى بوغ قرية من قرى ترمذ ضبط بفتح التاء وكسر الميم ينظر : سنن الترمذي ، أبو عيسى الترمذي، مقدمة المحقق أحمد شاكر ،ص:9.

54-تهذيب التهذيب، ابن حجر،387/9.

55-العلل الصغير ،للترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- لبنان، ص: 738.

56-تعليق الترمذي على الحديث (2575)،702/4،في سننه .

57-تعليق الترمذي على الحديث (2791)،108/5،في سننه .

58-تعليق الترمذي على الحديث (1102)،399/3في سننه.

59-الثقات، العجلي، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985 .م، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية ، 416/2.

60-تعليق الترمذي على الحديث (1984)،354/4، في سننه

61-تعليق الترمذي على الحديث (2139)،448/4، من سننه.

62-تعليق الترمذي على الحديث (1612)،159/4.في سننه.

63-تعليق الترمذي على الحديث (797)،153/3.في سننه.

64-تعليق الترمذي على الحديث (318)،134/2. في سننه.

65-تعليق الترمذي على الحديث (318)،134/2. في سننه.

66-تعليق الترمذي على الحديث (487)،357/2. في سننه.

67-تعليق الترمذي على الحديث (1126)،425/3.في سننه.

68-أخرجه الترمذي في سننه كتاب المناقب، باب مبعث النبي – صلى الله عليه وسلم –(3621)،591/5.

69-أخرجه الترمذي في سننه كتاب صفة جهنم، باب ما في صفة جهنم،(2575)،702/4.

70-الإصابة في تميز الصحابة، ابن حجر،364/4.

71-تقريب التهذيب، ابن حجر، محقق: محمد عوانة- الطبعة:الأولى،1406هـ -1986م،الناشر:دار الرشيد ،ص:160.

72-تعليق الترمذي على الحديث (2575)،702/4.

73-تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: 69.

74-نصب الراية، الزيلعي، المحقق: محمد عوامة ، الطبعة: الطبعة الأولى، 1418 هـ/1997 م ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية ، 1/ 90 – 91.

75-التاريخ الكبير، البخاري ،156/3.

76-تهذيب التهذيب، ابن حجر، 71/6.

77-أخرجه الترمذي، كتاب السير ،باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال (1612)، 159/1.

78-تعليق الترمذي على الحديث (1612)، 159/1.

79-تهذيب التهذيب، ابن حجر، 351/8.

80-التحبير لإيضاح معاني التيسير، ابو إبراهيم الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2012 م ،الناشر: مكتبة الرشد ،50/3.

81-تعليق الترمذي على الحديث (2575)،702/4.

82-الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم ، 7 / 133.تهذيب الكمال، المزي، 517/23.

83-أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في قول المعروف (1984)، 309/4.

84-تعليق الترمذي على الحديث (1984)،309/4.

85-تقريب التهذيب، ابن حجر ،ص: 336.

86-نفس المصدر السابق.

87-أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما يقول عند دخوله المسجد (314)،127/1.

88-تعليق الترمذي على الحديث (314)،127/1.

89-الإصابة في تميز الصحابة، ابن حجر، 262/8-263.

90-الطبقات الكبرى، ابن سعد،8/ 473.

91-الثقات، ابن حبان، 300/5-301.